

## بحوث

ندوة الأمن مسئولية الجميع :

تطبيقات الشرطة المجتمعية

الدورة السنوية الأولى

الرياض للفترة من ١١-١٤/١/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠-٢٣/١/٢٠٠٨ م

المحور الأمني

بحث بعنوان:

الواقع الأمني المعاصر للشرطة المجتمعية

نماذج شرطة مجتمعية عالمية وعربية

وتجربة المملكة العربية السعودية

إعداد الباحث

عقيد/ محمد عبد الله علي المنشاوي

## خلفية الدراسة :

الحمد لله الذي أمتن علينا بنعمة الأمن والأمان، والصلاة والسلام على خير ولد عدنان، ثم أما بعد: لم تعد النظرية الأمنية قاصرة أو أحادية الجانب، بل تطورت تبعاً لتطور المجتمعات، فنادى المفكرون والمختصون بنظرية الأمن الشامل أو متعدد الجوانب، فأصبح الأمن أشمل تصوراً، وكل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره يدخل ضمن المنظومة الأمنية. وتطور النظرية الأمنية استلزاماً بالضرورة تطور المسؤولية، فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على أمن ومكتسبات الدولة – وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية – فأصبحت جميع أجهزة الدولة الرسمية والمدنية، بل أصبح كل مواطن ومقيم مسؤولاً ضمن هذه المنظومة الشاملة في المسؤولية. ولعل ديننا الحنيف قد أيد بل سبق النظريات الحديثة في ترسيخ هذه المسؤولية، فحديث رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وضح بشكل جلي أن الجميع مسئول، فكلكم راع ومسئول عن رعيته.

ولم يقتصر التطور على النظريات الأمنية البحتة بل شمل جميع الجوانب بما فيها الجوانب الإدارية، التي تهدف إلى تطوير العمل وتذليل الصعوبات وتحقيق الأهداف الموضوعية، وقد أولت الجهات الأمنية النظريات الإدارية الحديثة أهمية كبيرة وأخذت بها سعياً وراء تطوير عملها والتقليل من السلبيات التي قد تواكب أداء مهامها (المنشاوي، ١٤٢٦هـ).

وقد ظهرت تطبيقات الشرطة المجتمعية كفكرة حديثة عملت بها الأجهزة الأمنية في مختلف الدول، وهذه الدراسة هي للكشف عن الواقع الأمني المعاصر للشرطة المجتمعية، وهي قراءة لتجارب الدول العالمية والعربية مع التطرق لتجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق تجربة الشرطة المجتمعية.

## النشأة التاريخية للشرطة المجتمعية:

كما لم يتفق الباحثون والمختصون على تعريف محدد للشرطة المجتمعية، فكذا لم يتفقوا على النشأة التاريخية للشرطة المجتمعية، فهناك من أرجعها إلى العصور التاريخية القديمة، وهناك من أرجعها إلى بداية العصر الإسلامي، وفريق آخر أرجع نشأة الشرطة المجتمعية إلى الربع الأخير من القرن الماضي.

وعلى أي حال فعل القول بصحة جميع ما طرحه الباحثون في النشأة التاريخية للشرطة المجتمعية، هو قول غير مبالغ فيه بل هو قول صحيح، وذلك من ناحية أن النشأة الحقيقية للشرطة المجتمعية بصفتها الأخيرة وبمسماها "الشرطة المجتمعية" لم يظهر إلا حديثاً، في حين أن المتتبع لأنماط وأعمال ومهام الشرطة المجتمعية يجد لها جذوراً على مدى العصور والتاريخ، ولا تقتصر بأي حال من الأحوال على عصر من العصور، وإن كانت لا تبرز كنمط تعارفت عليه أي من تلك المجتمعات على أن تلك الأعمال تصنف ضمن ما يعرف بـ "الشرطة المجتمعية"، فالشعوب جميعاً كانت تهتم بالحفاظ على أمنها، وتسعى حثيثاً وبكل الوسائل على التعاون فيما بينها سواءً بالمشاركة مع الأجهزة المختصة – إن وجدت- أو بالعمل بعيداً عن أي تنظيمات رسمية وخاصة في أوقات الحروب أو الأزمات السياسية أو الفراغ المؤسساتي.

فالفكرة "تكاد تكون قديمة قدم الإنسان، وإن لم تُسمَ باسمها المعروف اليوم، إذ نجد لها نماذج تطبيقية في الشرائع السماوية السابقة، وفي العصر الجاهلي قبل البعثة" (محمّد، ١٤٢١هـ)

## التأصيل الإسلامي للشرطة المجتمعية:

انتهج الإسلام عدة سبل للوقاية من الجريمة والانحراف ومن ذلك:  
أولاً: مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعتبر من أهم مبادئ الدين الإسلامي الحنيف:  
قال تعالى: "وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا" النساء: ٣٦

فالشارع الكريم هنا قد أرشد إلى بعضاً من الأفعال التي تؤدي في محصلتها إلى إقامة مجتمع آمن فاضل متكافل، كما حرص الشارع على توضيح السبل المختلفة لاتباعه لتحقيق ذلك.

ونجد مثلاً أن من أخلاق المؤمنين الذين وصفهم الله تعالى بالرحمة بينهم والتعاون على البر والتقوى وجعلهم كالبنيان يشد بعضه بعضاً وكالجسد الواحد إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر، وأن المؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

فترى المؤمنين متراحمين فيما بينهم، أي يرحم بعضهم بعضاً بأخوة الإيمان لا بسبب شيء آخر، كما تجدهم يحرصون على تحقيق التوادم بينهم، والمراد به التواصل الجالب للمحبة كالتزاور والتهادي، وكذلك هم متعاطفون فيما بينهم حيث يعين بعضهم بعضاً في أمور الحياة المختلفة.

بل أن الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام ربط بين الإيمان وحب الخير للآخرين فقد أورد ابن ماجه الحديث الذي يرويه الصحابي الجليل أنس بن مالك عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه)) (أو قال لجاره)) ما يحب لنفسه)).

كما أورد البخاري في صحيحه ذات الحديث عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، فهنا يربط رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الإيمان وبين حب الخير للآخرين، وهو ما يربي فضائل الأعمال بين الناس والتي حتما ستثمر عن التكافل والترامح بين أفراد المجتمع.

وفي الحديث الذي رواه الإمام أحمد: عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» ولم يكتف رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام بذلك، بل وضح بشكل جلي أن خيار الناس من كفى الآخرين شره، فقد أورد الترمذي حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي جاء فيه: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على ناس جلوس فقال ألا أخبركم بخيركم من شركم قال فسكتوا فقال ذلك ثلاث مرات فقال رجل بلى يا رسول الله أخبرنا بخيرنا من شرنا قال خيركم من يرجى خيره ويؤمن شره وشركم من لا يرجى خيره ولا يؤمن شره).

فهذا الحديث يحث المسلمين على أن يكفوا الآخرين شرهم والذي إن تم فسيكون مجتمعاً مثالياً خالياً من الجريمة أو أي فعل يُنْعَص على الآخرين عيشهم ويكدر صفو حياتهم.

كما نفي الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم الإيمان عن الشخص الذي لا يأمن جاره شره، فقد أورد الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن، قالوا وما ذلك يا رسول الله، قال جار لا يأمن جاره بوائقه قالوا وما بوائقه قال شره"

ثانياً: مبدأ المسؤولية الجماعية، فجميع أفراد المجتمع عليهم مسؤولية وإن كانت هذه المسؤولية متفاوتة بحسب دور كل واحد، إلا أن المحصلة النهائية هي أن الكل مسئول، ففي الحديث الذي أورده البخاري في صحيحه والذي رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كلكم راع ومسؤول عن رعيته، والإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية ومسؤولة عن رعيته، والخادم في مال سيده راع ومسؤول عن رعيته). فكل فرد من أفراد المجتمع دور ومسؤولية تجاه مجتمعه.

ثالثاً: مبدأ إطاعة ولي الأمر، فقد أوجب الشارع الكريم إطاعة ولي الأمر ما لم يأمر بمعصية كما جعل مخالفة ولي الأمر من المحظورات الشرعية، ما دامت تلك الأنظمة لا تخرج عن تعاليم الشرع.

والدليل على ذلك قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا للنساء: ٥٩

وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روي في المعجم الكبير " يا أيها الناس اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا لمن كان عليكم، وإن عبداً حبشياً مجدعاً، فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله" وفي الحديث الذي رواه أحمد في مسنده " قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين، و عليكم بالطاعة وإن عبداً حبشياً عضواً عليها بالنواجذ، فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما أنقيد انقاد".

رابعاً: مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

هو من أهم المبادئ التي يكرسها الشارع للوقاية من الجريمة ومن السلوكيات الخاطئة، فغرس هذا المبدأ بين أفراد المجتمع أمر اعتنى به ديننا الحنيف، بل أنه ربط بين الخيرية التي امتن بها الله عز وجل علينا، وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ذلك قوله تعالى:

"كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ" آل عمران: ١١٠

وكذلك قوله تعالى: "وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" آل عمران: ١٠٤

وقوله تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" التوبة: ٧١

وقوله تعالى: "التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ" التوبة: ١١٢

وقوله عز وجل: "الَّذِينَ إِِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ" الحج: ٤١

وفي الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إياكم والجلوس في الطرقات) قالوا: يا رسول الله! مالنا بد من مجالسنا. نتحدث فيها. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فإذا أبيتم إلا المجلس، فأعطوا الطريق حقه) قالوا: وما حقه؟ قال (غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر).

والمتتبع للكتب التاريخية والسيرة النبوية يجد أثراً لتطبيقات عملية يساهم فيها الجمهور في حفظ الأمن والعمل على منع الجريمة أو ما يعكر راحة المسلمين. فمن القصص التي سجلتها كتب التاريخ قبل الهجرة أن عبدالله بن أبي بكر رضي الله عنهما كان يزود رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يحاك ضده من مؤامرات، في

حين كانت أخته أسماء تعمل مخبرة أيضاً إضافة إلى قيامها بنقل المئونة، أما عامر بن فهيرة فقد تكفل بعث غنمه إلى الجهة التي سلكها عبدالله وأسماء بهدف طمس أرهما وذلك لمنع المشركين من معرفة الجهة التي سلكاها (محمدين، ١٤٢١هـ).

وفي بداية العهد الإسلامي اهتم الرسول عليه الصلاة والسلام بمشاركة الصحابة في جميع الأعمال سواء الأمنية أو الحربية أو الاجتماعية، فلم تكن هناك مؤسسات متخصصة وخاصة مع بداية تأسيس الدولة الإسلامية، وكان جلّ العمل يركز على المشاركة التطوعية من الصحابة، حيث لم تضطلع الحسبة بوظائف الشرطة فحسب بل تعدتها إلى توجيه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية كتنظيم الأسواق ومتابعة الأسعار (أبو شامة، ١٤٢٦هـ؛ الاصبغي، ١٤٢١هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ).

وقد بدأ العمل التطوعي بشكل فردي، حيث بدأ بعض الصحابة رضوان الله عليهم مثل عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن مسعود وغيرهم بعمل مشابهة لما يعرف الآن بالدوريات الراجلة، أو ما اشتهر عنه بنظام العسس، حيث أخذوا في حراسة المسلمين والطواف عليهم ليلاً لحماية أرواحهم وأموالهم وأعراضهم.

ومن ثمّ تطوّر الأمر من العمل الفردي ليأخذ الشكل الجماعي، فنجد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الصحابي الجليل سلمة بن أسلم على رأس مائة رجل، والصحابي الجليل زيد بن حارثة على رأس ثلاثمائة رجل لحراسة المدينة المنورة في الفترة التي كان فيها المشركون واليهود يتربصون بالمسلمين، كما استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابي الجليل سعيد بن العاص على سوق مكة المكرمة، وعبدالله بن أمية على سوق المدينة (أبو شامة، ١٤٢٦هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ؛ محفوظ، ١٩٦٧م).

وفي عهد الخلفاء الراشدين تواصل الاهتمام بالعمل التطوعي ومشاركة الجمهور في الأعمال الأمنية، فأستمر عمل الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم بنظام العسس بشكله التطوعي، إلى أن طوره الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأخرجه من العمل التطوعي إلى العمل الرسمي والذي أطلق عليه "الشرطة" وجعل عليه قائداً أسماه "صاحب الشرطة" وعيّن معه موظفين برواتب ثابتة من بيت مال المسلمين. (الاصبغي، ١٤٢١هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ).

أما في عهد الدولة الأموية ونتيجة للقلقل والفتن فقد تم الدمج بين العمل الرسمي والتطوعي، حيث استمر العمل بنظام الشرطة بداخل المدن والقرى، في حين أوكل مسؤولية الحفاظ على الأمن في المناطق النائية إلى من يسكن تلك المواقع من القبائل (الاصبغي، ١٤٢١هـ).

"وقد ظهر دور الشرطة الطوعية بوضوح في الدولة الأموية وعندما قويت حركات الخوارج والشيعة وكثرت الثورات" (البشري، ١٤٢١هـ) واستمر العمل التطوعي الشعبي في عهد الدولة الفاطمية، حيث عيّن بعضاً من سكان الأحياء كمسولين عن الحراسة وضبط الجرائم وقد عرفوا باسم "أصحاب

الأرباع"، وكانوا يلزمون أصحاب المحلات بمساعدتهم في القيام بنوبات الحراسة الليلية، وبوضع فوانيس إضاءة أمام محلاتهم ليسهل مراقبة المشبوهين، كما كان يستعان بالجمهور في حالات الفتن التي كانت تثيرها بعض الطوائف كما حدث عندما ثار العبيد عام (١٤٥١هـ) بالقاهرة وراحوا يعيشون في الأرض فسادا وعبثاً وسرقة، فتم طلب العون من الجمهور المساهمة في وئد الفتنة وردع المتظاهرين ووقف شرهم. (الاصيبي، ١٤٢١هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ)

أما في عهد الدولة العثمانية، فقد استعانوا بشيوخ القبائل لتحمل أعباء الأمن في مناطقهم والحفاظ على طرق البريد وتأمين سلامة الحجاج والقوافل التجارية، كما تشكلت فرق شعبية من الأهالي في كل حي لمساندة رجال الأمن والمعروفين برجال الانكشارية في القيام بالحراسات الليلية وغلقت أبواب الدروب والحارات وعدم السماح بدخولها إلا من قبل أهالي الحي. (الاصيبي، ١٤٢١هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ)

تجارب الدول غير العربية :

تجربة بريطانيا:

في عام (١٨٢٩م) بدأت بريطانيا في تطبيق ما يعرف بـ"نظام منع الجريمة" والذي يهدف إلى مشاركة الجمهور لرجال الأمن في الأعمال الأمنية الوقائية، وقد بلور هذا النظام السير روبرت بيل (Robert Peel) الذي رفع شعار "الشرطة هي المجتمع والمجتمع هو الشرطة"، ومن ثم تم تطوير النظام واعتماده في إطار سياسة وزارة الداخلية البريطانية في عام (١٩٥٠م) والذي ركز على توعية الجمهور ورفع الحس الأمني لديه ليساهم في الأخذ بالإجراءات الوقائية لحماية أنفسهم وممتلكاتهم، كما اهتمت أيضاً بتوطيد ثقة الجمهور برجال الشرطة وتوطيد الثقة بينهم، قد تم التطبيق العملي لهذه البرامج في عام (١٩٧٠م) حيث ظهر مصطلح المجتمع الشرطي (Policing Community) (السيد، ١٤٢٦هـ؛ الاصيبي، ١٤٢١هـ)

تجربة أمريكا:

ترجع التطبيقات الحديثة للشرطة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بداية السبعينات الميلادية، حيث انتشرت العديد من المشكلات الأمنية التي أقلق المجتمع الأمريكي نتيجة فشل الشرطة التقليدية في التصدي لتلك المشاكل، ومن ثم وضع المشرعون في عام (١٩٦٨م) القانون الشامل لمنع الجريمة وسلامة الشوارع، وبحلول عام (١٩٨٠م) أخذت الشرطة المجتمعية تنتشر في كثير من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أثبتت نجاحها، وبدأت بعض المجتمعات مراقبة تجار المخدرات وضبط الجريمة والقيام بحملات تفتيش على أوكار الجريمة (السيد، ١٤٢٦هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ)

تجربة كندا:

سارعت كندا للأخذ بمبادئ الشرطة المجتمعية والعمل بها وقد كان من ثمار تطبيق كندا للشرطة المجتمعية زيادة ملفتة في اكتشاف الجرائم والتصدي لها ومعالجة آثارها (السيد، ١٤٢٦هـ)

## تجربة استراليا:

تتمثل تجربة استراليا في تطبيق الشرطة المجتمعية في مساهمة أفراد الشرطة المجتمعية الذين يتم نشرهم وسط المواطنين في الحد من فرص ارتكاب الجريمة (السيد، ١٤٢٦هـ)

## تجربة فرنسا:

أنشأت فرنسا مجالس محلية لتطبيق الشرطة المجتمعية، ومن مهام هذه المجالس وضع الخطط اللازمة لخفض معدلات الجريمة والقيام بتنفيذها مع التزام الشرطة بما تطلبه تلك اللجان، وتكرس اللجان أهدافها نحو العدالة الجنائية، ومن أنشطتها توعية الأحدث حتى لا ينحرفوا، ومعالجة قضايا الإسكان والبطالة والمهاجرين والأقليات ومساعدة ضحايا الجريمة ومدمني المخدرات (السيد، ١٤٢٦هـ)

## تجربة الدنمارك:

تمثلت تجربة الدنمارك في تطبيقات الشرطة المجتمعية في تكوين جمعيات لمساعدة السكارى المنتشرين في الطرقات في الوصول لمنزلهم، وإذا كانوا من المشردين أو بدون مأوى فيتم تجميعهم في أماكن إيواء مخصصة لذلك، ومساعدتهم في الحصول على عمل وإيجاد مصدر رزق لهم، كما يتم تقديم خدمات للغرباء عن المدينة ممن انقطعت بهم السبل لفقدان تكاليف السفر لأي سبب وإيوائهم ومساعدتهم للعودة إلى قراهم (السيد، ١٤٢٦هـ).

## تجربة هولندا:

لا تختلف تجربة هولندا كثيرا عن تجربة الدنمارك حيث خصصت لجان محلية للمساهمة في مكافحة الجريمة ومن برامجها البحث عن وظائف لمن يخشى عليهم من الانحراف، مع العمل على إيجاد بدائل لعقوبات السجن، ومتابعة أعمال إنارة الطرق وتحسين الإضاءة (السيد، ١٤٢٦هـ)

## تجربة اليابان:

تعتمد الشرطة اليابانية على نظامين فريدين من نوعهما هما:  
النظام الأول: نقاط الشرطة الثابتة والتي تعرف باسم "الكوبان" وهي عبارة عن مكتب صغير يوجد به دورة مياه ووسائل اتصال ويقع في موقع استراتيجي بارز في الشوارع الرئيسية داخل المدن ومواقع الازدحام، ويعمل بالنقطة رجل أمن على مدار الساعة يكون هو المرجع لكل ما يدور في دائرة اختصاصه مثل تحركات السكان وظروفهم الاجتماعية، إضافة إلى إمامه بجميع المؤسسات والمباني الموجودة في الدائرة، وتربط رجل الأمن بالسكان علاقة حميمة نتيجة الخدمات الأمنية والاجتماعية غير المحدودة التي يقدمها لهم.  
النظام الثاني: نقاط الشرطي المقيم، ويعمل به في المناطق الريفية والقرى، حيث يقيم رجل الشرطة في منزله كأحد السكان ويقوم بنفس مهام شرطي الكوبان في المدن، ويكلف برفع تقرير أسبوعي عن دائرة اختصاصه لمراكز الشرطة.  
وقد حولت الشرطة اليابانية صلاحيات للمؤسسات الأهلية للقيام بواجباتها الأمنية، مع مطالبة الشرطة بتقديم خدمات اجتماعية وإنسانية للجمهور، كما تتشاور القيادة

الإدارية للشرطة مع مختلف قطاعات المجتمع بما يحقق أهداف الشرطة المجتمعية، ومن هذه المؤسسات المجتمعية جمعيات الوقاية من الجريمة، مراكز الاتصال للوقاية من الجريمة، المجلس الأهلي لتوجيه الأحداث، مجموعة ورش العمل المتخصصة في منع الجريمة، الحملة القومية لسلامة المجتمع، روابط السلامة المرورية، الشرطة المجتمعية لشبكات الانترنت، الجمعيات الطوعية للرعاية اللاحقة، جمعيات مكافحة المخدرات، الحراسات الخاصة. (السيد، ١٤٢٦هـ؛ البشري، ١٤٢١هـ؛ طالب، ١٩٩٧م)

### تجربة الصين وسنغافورة:

تعتبر شرطة الحي في بعض المدن الصينية وسنغافورة بمثابة رب الأسرة للحي، حيث تقوم شرطة الحي بتفقد الأسر وإرشاد الشباب والتدخل بالصلح في الخلافات التي تقع بين الجيران وفي الأسرة، وإدارة الاجتماعات العامة لسكان الحي والأنشطة الثقافية والرياضية المختلفة، وتبني مطالب سكان الحي، ويساهم الجمهور في تنفيذ القوانين ومكافحة الجريمة (البشري، ١٤٢١هـ؛ طالب، ١٩٩٧م)

### تجارب الدول العربية:

اعتمدت الدول العربية مفهوم عربي للدفاع الاجتماعي والذي يركز في مبادئه على أن مسؤولية مكافحة الجريمة تقع على المجتمع ككل، ومن ثم سعت لتنفيذ المبادئ النظرية والعمل بها، ودأبت منذ عام (١٩٧٠م) على عقد مؤتمر سنوي للدفاع الاجتماعي صدر عنه توصيات عديدة تركز على مساهمة الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها ومشاركته للشرطة في العمل الأمني، ومنها على سبيل المثال توصيات المؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي الذي عقد بالكويت عام (١٩٧٠م) والتي تضمنت في فقرته الأولى على أن القانون لا يعتبر السبيل الأوح للوقاية من الجريمة بل تساهم في ذلك تعاليم الدين والتقاليد الأصيلة والتماسك الأسري والعلاقات المجتمعية، كما أكد على أهمية التوعية الأمنية للجمهور والذي يجعلهم يتعاونون مع الشرطة في العمل الأمني، كما تضمنت توصيات المؤتمر الثاني والذي عقد في طرابلس ليبيا عام (١٩٧١م) على وجوب مساهمة الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها، وكذلك أهمية تعاون الجمهور مع الشرطة في أداء مهامها. (الاصيبي، ١٤٢١هـ)

### تجربة السودان:

عرف السودان عدة تطبيقات شعبية يشارك فيها الجمهور الشرطة في أداء مهامها، ومن ذلك ما عرف بالشرطة الشعبية حيث يعاون الجمهور رجال الشرطة في مهامهم الأمنية وفق ضوابط ولوائح تحدد أسلوب تعاونها وصلاحتها، وقد لاقت التجربة ترحيبا من الجمهور ورجال الشرطة (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

ومن أهداف الشرطة الشعبية بالسودان مساعدة الشرطة التقليدية في أداء واجباتها في حفظ الأمن وتوعية المجتمع، ومن مهامها المحافظة على النظام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القيام بالدوريات في الأحياء السكنية والأسواق، المساهمة في حماية البيئة والموارد الطبيعية وكذلك في حماية المنشآت والمرافق

العامة، ومساندة الدفاع المدني في حالات الكوارث، وتنظيم حركة المرور (السيد، ١٤٢٦هـ).

### تجربة اليمن:

توجد في اليمن بعض تطبيقات الشرطة المجتمعية والتي تمثلت في مشاركة الجمهور رجال الشرطة في مسؤولياتهم الأمنية وذلك في عدة مشاركات منها ما يعرف بـ"العقال والأمناء والمشايخ والأعيان كما يوجد أيضا ما يسمى بالحرس المدني والجيش الشعبي غير المنظم" (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

### تجربة العراق:

طبقت في العراق تجربة "عيون المدينة" حيث تم فيها اختيار عدد من المواطنين من فئات المجتمع المختلفة والاجتماع الدوري بهم لاستطلاع رأيهم ومعرفة ملاحظاتهم على الأعمال الأمنية ومعوقات تعاون الجمهور مع الشرطة في تحمل المسؤولية الأمنية، كما ساهمت الجماهير المتطوعة فيما يعرف بالنواظير في حراسة مناطقهم وشوارعهم والتي أثمرت عن انخفاض الجرائم، وهناك أيضا لجنة "دور الجمهور في الوقاية والتحصين ضد الجريمة" والتي يشارك فيها ممثلين عن منظمات شعبية ورسمية وجهات أكاديمية بهدف مشاركة الجميع في الوقاية من الجريمة (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

### تجربة تونس:

تمثلت تجربة تونس في لجان الأحياء التي يشترك فيها عدد من سكان الحي في القيام بمسؤولياته الأمنية بمعناها الأشمل والأوسع كالمحافظة على راحة وصحة العامة وسكينتهم، والإبلاغ عن أي تحركات مشبوهة أو أشخاص غرباء في الحي يشتبه في ارتكابهم لأعمال مخلة بالنظام. (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

### تجربة ليبيا:

وجد في ليبيا قبل قيام الثورة نظام الشرطة الإضافية والتي هي عبارة عن فرق مدربة ومسلحة تكلف بالقيام بأعمال أمنية لصالح جهات محددة مقابل مبالغ مالية، وأسند إليها حماية القواعد الأجنبية بالبلاد، وبعد قيام الثورة برزت العديد من التطبيقات المتواضعة للشرطة المجتمعية كأنظمة الشرطة الإضافية والأمن الذاتي والجمعيات الأهلية المتخصصة في الوقاية من الجريمة وجمعيات أصدقاء الشرطة، وقد انبثق عن ذلك نظام الأمن الشعبي المحلي عام (١٩٧٧م) والذي كرس مبدأ أن الجميع مسئولين عن الدفاع عن الوطن والثورة والمبادئ (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

و"ينطلق نظام الأمن الشعبي المحلي الليبي من إعطاء أفراد المجتمع دور قيادي واضح، وتزويدهم بالحس الأمني والتوعية الأمنية حتى يسهموا في معالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى الجريمة أو تساهم في أي نوع من عدم الاستقرار في الحي أو المدينة، وهذا يتحقق باندماج وتفاعل الجهود الرسمية مع الجهود المبذولة من قبل أفراد المجتمع" (السيد، ١٤٢٦هـ).

### تجربة مصر:

عرفت مصر نظام مماثل لنظام الشرطة الإضافية الذي طبقته ليبيا حيث يتم "الاستعانة بقوات شرطة إضافية أهلية وهذه غالبا ما تكون جماعات من المواطنين

المحليين الذين يستعان بهم بعد تدريبهم من جانب الشرطة للقيام بمهام بوليسية معينة تسند إليهم وعادة لا تتسم بالصعوبة أو التعقيد كالحراسة والمعاونة في توفير الأمن في بعض المناطق الريفية أو النائية" (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

ومن مساهمات مصر في تطبيق الشرطة المجتمعية بقيام أجهزة وزارة الداخلية بعدة فعاليات لمعالجة القضايا الاجتماعية ومن ذلك رعاية الأحداث، والرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسراهم، وخدمات الأحوال المدنية، ولجان المصالحات، وجمعيات الوقاية من الجريمة، وتوعية الأفراد أمنياً، وتدريبهم على مواجهة الكوارث، وتدريبهم على أنظمة المرور والمساهمة في تنفيذها، والمجالس القومية لمكافحة وعلاج الإدمان، وللرعاية الاجتماعية والأسرية للطفولة والأمومة (السيد، ١٤٢٦هـ).

### **تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:**

من تطبيقات الشرطة المجتمعية في الأردن المجالس الأمنية المحلية ويتكون أعضائها من الجمهور ورجال الأمن وتقوم بمهام مختلفة منها مناقشة المشاكل التي تحدث بالمجتمع والخروج بنتائج مرضية وعملية، ومن أمثلة ذلك اللجنة العليا الوطنية لمكافحة الجريمة وينبثق منها عدة لجان فرعية متخصصة تهدف جميعها على تكريس العمل المشترك للوقاية من الجريمة (السيد، ١٤٢٦هـ؛ الاصيبي، ١٤٢١هـ).

### **تجربة الإمارات العربية المتحدة:**

من تطبيقات الشرطة المجتمعية التي سجلت في دولة الإمارات العربية المتحدة اللجنة العليا لمكافحة المخدرات والمسكرات والتي يشارك فيها عدد من الهيئات وتتفرع عنها عدة لجان تسعى في مجملها للحد من الجريمة (الاصيبي، ١٤٢١هـ).

وتعتبر تجربة شرطة دبي من التجارب الثرية في هذا المجال، حيث يمثل خدمة المجتمع أحد المبادئ الأساسية لشرطة دبي، ومن البرامج التي طبقتها في هذا المجال "برنامج شرطة دبي للتربية الأمنية لطلبة المدارس الإعدادية"، و "مشروع شرطة دبي للأمن بالمشاركة" والذي يشتمل في برامجه "كافح معنا المخدرات" و "كلنا شرطة" و "تحدث مع الشرطة"، وبرنامج "خدمة الأمين" كما تم طرح جائزة "حسن التعامل مع الجمهور" والتي تهدف لدعم وتوطيد العلاقة بين الشرطة والجمهور (الشعبي، ١٤٢٦هـ؛ العور، ١٤٢١هـ).

ومن المساهمات التي تحسب لشرطة دبي في التحول الايجابي نحو مفهوم الشرطة المجتمعية تطبيقها لشعار "شرطة قوية لا سلطوية"، وكذلك طرحها مسابقات في كلية الشرطة لتدريب الأفراد والضباط مهارات الاتصال الفاعلة مع الجمهور، وهو ما أثمر عنه زيادة مستوى الوعي لدى منسوبي الشرطة وتطور ذهنياتهم لتقبل مشاركة الجمهور لهم في العمل الشرطي، وعدم اعتبار منسوبي الشرطة تلك المشاركة منافسة لهم في أداء الواجب، أو أنها تقلل من قيمتهم الاجتماعية أو هيبتهم (الشعبي، ١٤٢٦هـ).

### **تجربة المملكة العربية السعودية:**

عندما يتحدث المختصون عن تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق الشرطة المجتمعية فإنهم يتطرقون إلى ذكر نظامي المجاهدين وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يجد الباحث في أدبيات الدراسات والبحوث التي أطلع عليها ما يخرج عن هذا الإطار.

وحقيقة الأمر أنّ ما يذكره المختصون في هذا المجال هو صحيح ولكنه غير مكتمل فالمملكة العربية السعودية تجربة ثرية جداً وتكاد تكون فريدة من نوعها من ناحية آلية تطبيقها ميدانياً، وقد تشرف الباحث - بحكم عمله- بالإشراف على تطبيقها كتجربة مثمرة تم فيها رصد الايجابيات والسلبيات بكل تجرد ومن ثم رفعت التجربة بكامل ملامساتها للجهات المختصة لدراستها ومن ثم تعميمها.

### **كيف بدأت الفكرة:**

رفعت شرطة العاصمة المقدسة بمكة المكرمة فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية لسعادة مدير شرطة منطقة مكة المكرمة الذي رفعها بدوره لسعادة مدير الأمن العام. وتزامن ذلك مع اقتراح مماثل تم رفعه من معالي مدير الأمن العام لصاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشئون الأمنية، وصدرت موافقة سموه الكريم على ذلك، وبناء عليه وجه معالي مدير الأمن العام سعادة مدير شرطة منطقة مكة المكرمة بتوجيه شرطة العاصمة المقدسة بتنفيذ الفكرة وتجربتها في بعض أحياء مكة المكرمة كونها صاحبة الاقتراح على أن يتم تقييم التنفيذ لمعرفة سلبياتها وإيجابياتها لتحديد إمكانية تعميمها.

كما تزامن ذلك أيضاً مع تنفيذ جامعة نايف العربية لندوة أقيمت في دبي بالتعاون مع شرطة دبي بعنوان "مفهوم الشرطة المجتمعية" وذلك خلال الفترة من ١٥-١٧/٨/٢٠١٤ هـ وتشرف الباحث بطلب الجامعة إجراء دراسة ميدانية لمعرفة رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية لمناقشتها في الندوة بدبي.

بعد صدور الموافقة على تطبيق تجربة الشرطة المجتمعية كان لا بد من اتخاذ بعض الخطوات الأولية قبل البدء في تنفيذ التجربة ومن ذلك:

### **تحديد المسئول عن تطبيق التجربة والإشراف عليها:**

تم إسناد مهمة الإشراف على تطبيق تجربة الشرطة المجتمعية إلى الباحث والذي كان آنذاك يشغل منصب مدير قسم الإحصاء والدراسات الجنائية بشرطة العاصمة المقدسة.

### **تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية:**

نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه في تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية، ولأهمية تحديد المفهوم بشكل دقيق وواضح ليتم على ضوء ذلك تحديد الأهداف المخطط لتحقيقها، والوسائل المطلوب اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف، فقد تم الرجوع إلى أدبيات الدراسات السابقة، وإلى الدول التي سبق لها تطبيق تجربة الشرطة المجتمعية، وبعد بحث في المكتبات وفي شبكة الانترنت تم التوصل إلى أن أفضل تعريف للشرطة المجتمعية هو:

المفهوم الجديد للعمل الشرطي التقليدي، الذي يسبق الحدث الأمني ويقوم على المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات

الشرطة والأمن. فهي فلسفة تنظيمية وإستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بمفهوم شامل وجهد طوعي صادق. وأن الشرطة المجتمعية تركز على المسؤولية المشتركة بين المجتمع المحلي ورجال الشرطة كشركاء في تحديد المشكلات الاجتماعية والجرائم ، ومكافحتها وضبطها والوقاية منها.

وقد تم اعتماد هذا التعريف كأساس لتطبيق الشرطة المجتمعية في العاصمة المقدسة (مكة المكرمة) مع ملاحظة أنه كان من الأهمية بمكان التأكيد على أن الفكرة تركز على إقامة شرطة مجتمعية وليس مجتمع شرطي.  
وقد تم تحديد أهداف الشرطة المجتمعية في الآتي:

- ☞ تكريس نظرية الأمن الشامل في فكرته ومسئوليته.
- ☞ تعاون ومشاركة الجمهور للشرطة في إجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها.
- ☞ انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع.
- ☞ إحياء دور التواصل الاجتماعي والعلاقات الايجابية بين أفراد المجتمع.
- ☞ تنمية الحس الأمني بين أفراد الحي.
- ☞ مساهمة الجمهور في استتباب الأمن بداخل الأحياء التي يسكنونها.
- ☞ توظيف الطاقات والقدرات المتعددة في تطوير الحي وأفراده.

#### تحديد آلية تنفيذ تجربة الشرطة المجتمعية:

تم الاتفاق على الاستعانة بمركز حي المسفلة التابع لجمعية مراكز الأحياء في تنفيذ التجربة في نطاق الأحياء التابعة له، كما استقر الرأي على التركيز على شقين مبدئياً لتنفيذ الشرطة المجتمعية وهما:

#### ❖ جماعة أصدقاء الشرطة:

حيث تم تطبيقها في الأحياء التابعة لمركز حي المسفلة وهي بطحاء قريش، الشبيكة، المسفلة، كدي، النكاسة، المنصور، الطندباوي، العكيشية، إضافة إلى حي الملك فهد (الإسكان).

#### ❖ الدوريات المجتمعية:

أقتصر تطبيق التجربة على حي الملك فهد، وبتحاء قريش: وتتلخص الفكرة في تسيير دوريات منظمة على مدار الساعة من أبناء الحي اللذين يتم انتقائهم بعناية ووفق شروط محددة.

#### مقومات النجاح :

كانت الآمال معقودة وبدرجة كبيرة على نجاح تطبيق التجربة مستنديين في ذلك إلى توفيق الله أولاً وأخيراً وإلى دافعين مهمين جداً ونتميز فيه في مجتمعنا عن بقية المجتمعات الأخرى وهما:

#### ❖ الحافز الديني.

#### ❖ الولاء الوطني.

## دراسة رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية:

كان من الضروري الاستفادة من المنهجية العلمية والدراسات الميدانية لإجراء دراسة استباقية لتحديد رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية، وتزامن ذلك مع توجيه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدعوة للباحث لإعداد دراسة عن "رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية" للمشاركة بها في ندوة مفهوم الشرطة المجتمعية الذي تنظمه الجامعة، وعلى ضوء ذلك تم تنفيذ الدراسة العلمية الميدانية حيث تم تصميم استبيان علمي محكم وتوزيع عدد (٢٨٠٠) نسخة منه على عينة مختارة من الجمهور بمكة المكرمة، ووصل عدد المجاب من الاستبيان (٨٠٤) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تم الاستفادة منها في تحديد مفهوم الشرطة المجتمعية وخطوات تطبيقها، كما وضعت عدد من التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة:

١٢. أن النسبة الأكبر من المشاركين (٤٨,٠٪) لا يوافقون على أن الأجهزة الأمنية وحدها مسؤولة عن الأمن.
١٣. اتفاق غالبية المشاركين على اشتراك الأجهزة الحكومية غير الأمنية في المسؤولية الأمنية حيث بلغت النسبة (٧٨,٣٪).
١٤. اتفاق غالبية المشاركين على اشتراك المؤسسات الأهلية في المسؤولية الأمنية، فبلغت النسبة (٧٥٪).
١٥. اتفاق غالبية المشاركين أو ما نسبته (٧٨,٨٪) على اشتراك جمعية مراكز الأحياء في المسؤولية الأمنية.
١٦. معظم المشاركين في الدراسة (٧٤,٥٪) يوافقون على مشاركة المؤسسات الاجتماعية في المسؤولية الأمنية.
١٧. أن غالبية الجمهور (٧٦,٨٪) يرى مساهمة جماعة أصدقاء الشرطة في الحفاظ على الأمن.
١٨. أن غالبية الجمهور (٧٤,٢٪) يرغب في الانضمام إلى جماعة أصدقاء الشرطة.
١٩. غالبية الجمهور (٦٨,٤٪) يرى أهمية إعطاء جماعة الشرطة بعض الصلاحيات لحل بعض المشكلات.
٢٠. أن غالبية الجمهور (٦٣,٥٪) يرى إسناد بعض أعمال الدوريات إلى جماعة أصدقاء الشرطة.
٢١. أن غالبية الجمهور (٩٠,٨٪) يؤكد أنه لا يتردد في الإبلاغ عن أي مخالفة أمنية.
٢٢. غالبية الجمهور (٩٠,٢٪) يؤكدون عدم ترددهم في الإدلاء بشهادتهم في موضوع أمني عندما يطلب منهم.

## ثانياً: الخطوات العملية المتخذة لتطبيق تجربة الشرطة المجتمعية

٩. قام الباحث بعقد عدة اجتماعات مع المختصين للتشاور في كيفية البدء في تنفيذ التوجيه ولوضع الأسس اللازمة لتطبيق الفكرة، وتحديد المواصفات والشروط المطلوبة في المتطوعين للعمل في الشرطة المجتمعية، وقد طرحت بعض

الآراء واتفق على الاستعانة بمركز حي المسفلة التابع لجمعية مراكز الأحياء في تطبيق الفكرة.

١٠. على ضوء ذلك تم عقد اجتماع بين الباحث وأعضاء مركز حي المسفلة لمعرفة إمكانية الاستعانة بالمركز في تطبيق التجربة، وقد أيد الحاضرون ذلك وتحمسوا للفكرة.

١١. تم ولعدة مرات استضافة الباحث في برنامج إذاعية محلية، وذلك بغرض إلقاء الضوء على الشرطة المجتمعية والتعريف بها والحث على التفاعل معها.

١٢. تم عقد اجتماع ثاني بين الباحث ورئيس مركز حي المسفلة وأعضاء ممثلين لحي مخطط بطحاء قریش، وعمد الأحياء التابعين لمركز حي المسفلة إضافة إلى عمدة حي الملك، وجرى شرح مفهوم الشرطة المجتمعية والاتفاق على عدة نقاط للبدء في تطبيقها.

١٣. تم التنسيق مع مدينة تدريب الأمن العام بمنطقة مكة المكرمة لعقد دورة مكثفة جدا وقصيرة للمتطوعين في أعمال الدوريات المجتمعية ولمدة ثلاثة أيام ولمدة ساعتين يوميا، وشملت الدورة ستة محاضرات متنوعة كانت كالتالي:

❖ المحاضرة الأولى لفضيلة الشيخ الداعية المعروف/ أحمد نافع المورعي بعنوان "منطلقات شرعية للشرطة المجتمعية".

❖ المحاضرة الثانية للباحث بعنوان "مهام وواجبات المتطوعين للدوريات المجتمعية".

❖ المحاضرة الثالثة لمدير العلاقات والتوجيه بعنوان "الحس الأمني".

❖ المحاضرة الرابعة لرئيس قسم التحري بشعبة التحريات والبحث الجنائي بعنوان "مبادئ التحريات والبحث الجنائي".

❖ المحاضرة الخامسة لقائد غرفة العمليات الرئيسية والمشاركة بعنوان "مبادئ الدوريات الأمنية".

❖ أما المحاضرة السادسة والأخيرة فكانت لمدير إدارة دوريات الأمن بعنوان "تكامل عمل الدوريات الأمنية والمجتمعية".

١٤. تم توجيه دعوة مدير شرطة العاصمة المقدسة لعمدتي حي الملك فهد، وبتحاء قریش، وممثلين عن مخطط بطحاء قریش، ومدراء مكاتب الصحف المحلية ونخبة من الكتاب الصحفيين، للاجتماع بهم مع أئمة المساجد ومدراء المدارس ووجهاء الحيين، لشرح مفهوم الشرطة المجتمعية وطلب التفاعل لتطبيق الفكرة وإنجاحها.

١٥. تم عقد اجتماع الباحث مع المتطوعين الذين تم اختيارهم من سكان الحيين لتطبيق تجربة الشرطة المجتمعية.

١٦. تم إقامة حفلة تخرج مبسطة في مدينة تدريب الأمن العام لتخريج المتطوعين في الدوريات المجتمعية بعد حضورهم الدورة المكثفة، وقد بلغ عدد الخريجين (٦٣) متطوعا، وجرى تسليمهم شهادات حضور الدورة من قبل مدير شرطة العاصمة المقدسة.

١٧. تم تصميم بطاقات لكل متطوع برقم تسلسل وسلمت لهم كعهد رسمية تعاد بعد انتهاء المهمة.

١٨. تم تخصيص ضابطي اتصال ليتولى مهمة متابعة كل مجموعة من مجموعتي المتطوعين للدوريات المجتمعية بحي الملك فهد وبطحاء قريش، مع مطالبتهم بوضع جدول مناوبات أسبوعي للمتطوعين في الدوريات المجتمعية شاملاً أسمائهم وأوقات دورياتهم وبيانات الآلية التي سيستخدمونها، للاحتفاظ بها والرجوع إليها عند الحاجة، مع تزويد غرفة عمليات الدوريات الأمنية بصورة منها.

١٩. تم وضع جدول بأسماء العاملين في الدوريات المجتمعية وأوقات عملهم وبيانات الآليات الخاصة التابعة لهم والتي سيتم استخدامها من قبلهم في الدوريات المجتمعية.

٢٠.

٢١. تم تصميم تقرير ميداني لتسليمه للمتطوعين في الدوريات المجتمعية لتعبئته في نهاية كل دورية وتسليمه لمكتب العمدة ليتولى ضابط الاتصال في كل مجموعة تجميعه في نهاية اليوم ومتابعة ما به من ملاحظات.

٢٢. تلقى مدير قسم الإحصاء والدراسات الجنائية عدة اتصالات هاتفية من الجمهور تفاعلوا مع الحملة الإعلامية التعريفية بالشرطة المجتمعية، وكانت محور الاتصالات الرغبة في التفاعل مع جماعة أصدقاء الشرطة.

### تقارير الدوريات المجتمعية:

بناء لبدء تطبيق الدوريات المجتمعية داخل حيي الملك فهد وبطحاء قريش، فقد تم مطالبة كل دورية بتقديم تقرير في نهاية عمل كل دورية وفق نموذج تم تصميمه وتوزيعه عليهم، وتسليمه لمكتب عمدة المحلة لبعثه لمدير قسم الإحصاء والدراسات الجنائية والمشرف على تنفيذ تجربة الشرطة المجتمعية، لإكمال اللازم حيال الملاحظات التي وردت في تلك التقارير، وقد تضمنت بعض تلك التقارير ملاحظات مهمة وجديرة بالاهتمام، كما تم التعامل الجاد مع كل ملاحظة وردت في تلك التقارير بالكتابة إلى الجهة المختصة لملاحظة ما أشير إليه والعمل على تلافيه ومعالجة أسبابه، وسنورد هنا نماذج لبعض أهم النقاط التي وردت في تلك التقارير:

- ❖ وجود بعض الملاحظات على مدرسة ابتدائية حيث لا تتوفر بها وسائل السلامة بها، مع ازدحام الطلاب في الفصول.
- ❖ الحدائق الداخلية للحي مهملة تماماً وبها مخلفات معمارية كثيرة جداً.
- ❖ وجود حفرة خطيرة في أحد الشوارع.
- ❖ وجود سيارة تم تحديد رقم لوحها كثيرة الدوران في الحي.
- ❖ مشاهدة سيارة حددت أوصافها ورقم لوحها حيث كانت بدون لوحات أمامية وتقف في منتصف الطريق لفترة طويلة بطريقة ملفته للنظر.
- ❖ حاويات القمامة خارجة عن مكانها المخصص لها حيث أصبحت في منتصف الطريق.

- ❖ مشاهدة مجموعة من صغار السن يمتطون دراجات ناريه يقومون بقيادتها بطريقة غير صحيحة.
- ❖ وجود سيارة حددت مواصفاتها كان قائدها يقوم بالتحطيط.
- ❖ مشاهدة سيارة حددت أوصافها قام سائقها بصدم احد عمال النظافة والهرب.
- ❖ مشاهدة احد العمالة الأجنبية يقفز من أحد الفلل السكنية.
- ❖ وجود ما يخل بالأداب في مجمع سكان عمال.
- ❖ منع محاولة سرقة من داخل إحدى الفلل من قبل مجموعة من العمالة الوافدة حيث هرب الجناة حال مشاهدتهم لأعضاء الشرطة المجتمعية.
- ❖ وجود صاحب سيارة حددت مواصفاتها واسم صاحبها مشتبه به في ترويج المخدرات.

### ايجابيات تطبيق التجربة:

لن تكون هناك أي مبالغة إذا قيل أن التجربة ناجحة بكل المقاييس، وأنها حققت ايجابيات كثيرة جداً منها الملموس مادياً، ومن تلك النتائج الايجابية:

٨. تفاعل المواطنين والمقيمين مع تجربة الشرطة المجتمعية وبشكل فاق التوقعات المبدئية.

٩. تقوية العلاقات الايجابية بين الأجهزة الأمنية والجمهور، وإزالة بعض المفاهيم الخاطئة التي كانت تحول دون تفاعل الجمهور مع الأجهزة الأمنية.

١٠. زيادة الروابط الاجتماعية بين سكان الحي ورفع مستوى اهتمام السكان بالنواحي المختلفة لحيهم، وقد أقيم بهذه المناسبة ولأول مرة حفلة معابدة في عيد الفطر لأهالي الحيين، كما أقيم دوري رياضي في ليالي رمضان لشباب حي الملك فهد.

١١. انخفاض مستوى الجريمة في الأحياء التي طبقت فيها تجربة الشرطة المجتمعية، وخاصة جرائم السرقات، وقد أكد ذلك عمدتي الحيين بناء للانطباع الذي وجده لدي السكان، ولما لمساه على أرض الواقع، وهناك عدة حوادث ساهم منسوبي الدوريات المجتمعية في منعها ومن ذلك:

☞ حادثة إفشال إحدى الدوريات المجتمعية لمحاولة سرقة كادت تقع في حي الملك فهد الساعة (١٠،١٠) صباحاً، حيث شوهد بعض الوافدين وهم يحاولون القفز إلى داخل الفيلا لسرقتها، إلا أنهم لم يتمكنوا حيث تواجد منسوبي الدوريات المجتمعية في تلك اللحظة مما أدى إلى هرب الجناة وفشل محاولة السرقة.

☞ حادثة دهس أحد الوافدين من قبل قائد سيارة هرب بعد ارتكابه الحادث، وكان تواجد منسوبي الدوريات المجتمعية في الوقت المناسب أثر كبير في ضبط بيانات الجاني ومخاطبة جهات الاختصاص بتلك المعلومات.

١٢. تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة الخدمات في الأحياء التي تمت فيها التجربة، حيث تفاعلت جميع الجهات التي تمت مخاطبتها مثل البلدية والمرور والدوريات ومكافحة المخدرات والبحث الجنائي ووزارة العمل والشئون الاجتماعية وغيرها من الجهات التي تم إشعارهم بالملاحظات التي سجلها

منسوبي الدوريات المجتمعية أثناء عملهم، والتي سيتطرق لها لاحقاً وبشكل مفصل.

١٣. زيادة الحس الأمني لدى الجمهور، والحد من تحركات الأشخاص المشبوهين داخل الأحياء، حيث تم توصيل الفكرة التي وضعت كأحد أهداف الدوريات المجتمعية إلى أغلب سكان الحي ومرتابيه من أن الدوريات الأمنية ليست قاصرة على السيارات الرسمية فقط، بل أن احتمالية أن يكون أي مار في الشارع هو أحد أعضاء الشرطة المجتمعية، وبالتالي فإن من لديه تحركات مشبوهة فإنه يحسب ألف حساب قبل دخوله الحيين اللذين تم تطبيق تجربة الشرطة المجتمعية بهما.

١٤. تفاعل الجهات الحكومية والمدنية مع الفكرة، ومن ذلك:

- ❖ تفاعل مكتب التوجيه والإرشاد بتعليم البنات مع الفكرة ورغبتهم في تفعيل جماعة أصدقاء الشرطة في مدارس البنات.
- ❖ تفاعل مدارس البنين التابعة لتعليم البنات بطلب إلقاء محاضرات توعوية في بعض المدارس لتوعية الطلبة بالفكرة وتفعيل مشاركتهم.
- ❖ تفاعل المنتديات الأدبية الخاصة بطلب استضافة المشرف على تنفيذ التجربة لإلقاء محاضرة توعوية على أعضاء المنتدى -وهم من الأكاديميين والمثقفين- بفكرة الشرطة المجتمعية.
- ❖ تفاعل وسائل الإعلام المختلفة سواء من صحافة أو إذاعة في استضافة المشرف على تنفيذ التجربة لإلقاء الضوء عليها.

## قائمة المراجع

- أبو شامة، عباس (١٤٢٦هـ). مفهوم الشرطة المجتمعية: الفلسفة والنظرية والتاريخ، أبحاث الندوة العلمية مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، (١-٣٦).
- الأصيبي، محمد إبراهيم (١٤٢١هـ). النماذج العربية للشرطة المجتمعية، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية: الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دمشق، سوريا، (٣٥-١١٨).
- البشري، محمد الأمين (١٤٢١هـ). الشرطة المجتمعية مفوماتها وتطبيقاتها العملية، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية: الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دمشق، سوريا، (١٨٣-٢٣٠).
- السيد، عادل حسن (١٤٢٦هـ). نظام الشرطة المجتمعية ودور العمل التطوعي في تحقيقه، أبحاث الندوة العلمية مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- طالب، أحسن (١٩٩٧م). الوقاية من الجريمة نماذج تطبيقية ناجحة. مجلة الفكر الشرطي، ٦(٣).
- العور، منصور (١٤٢١هـ). التعريف بالشرطة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها، أبحاث الندوة العلمية الشرطة المجتمعية: الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دمشق، سوريا، (١١٩-١٣٤).
- محفوظ، محمد جمال الدين (١٩٧٦م). المدخل إلى العقيدة والإستراتيجية العسكرية الإسلامية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- محمد، عبدالله ولد محمدن (١٤٢٦هـ). الشرطة المجتمعية من المنظور الإسلامي، أبحاث الندوة العلمية مفهوم الشرطة المجتمعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المنشاوي، محمد عبدالله (١٤٢٦هـ). رأي الجمهور في الحملات الأمنية. [١٢/٦/١٤٢٨هـ]: موقع المنشاوي للدراسات والبحوث. <http://www.minshawi.com/old/police-search.htm>
- موقع صحيفة الرياض (١٤٢٦/٦/٤هـ)
- <http://www.alriyadh.com/Contents/2002/Mainpage/LOCAL1.php>
- النقبى، خالد (١٤٢٦هـ). الشرطة المجتمعية تعكس العلاقة بين فئات المجتمع. [٥/٦/١٤٢٦هـ]: موقع صحيفة البيان <http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/02/27/mhl/3.htm>